الانعطافة الفضائيّة للثورات ومفهوم المواطن العربي الإنساني

سلام الربضي★

توحي الثورات العربية والأحداث التابعة لها، بأن الانعطافة الفضائية - وإن كانت من الممكن أن تكون ذات طابع مفهومي مجرد لدى بعض الدوائر الأكاديمية - تعتبر عنصراً حاسماً في انبعاث التنافسات حول إنتاج الفضاء الفكري للثورات. وبالتالي سوف تبقى فضائيات الجغرافيات الثورية، مهيأة لأن تكون أكثر الموضوعات الأكاديمية جاذبية. فالفكر الفلسفي، هو الأقدر على معالجة الأسئلة المصيرية، من الهوية والتاريخ والدولة والسلطة، وهو قادر على تكوين الرؤية الشاملة، للإنسان والحياة العربية.

وقد يقرأ البعض هذا المقال، على أنه مجرد استمرار للالتزامات الواضحة، التي ثابتها نزعة يوتوبية جديدة، ذات طابع مثير وإن كانت مبهمة. ذلك أن إطلاق العنان للخيال السياسي والشخصي، إنما يعبر عن رغبة في أن يجعل الشخص من نفسه، في وضع يسهل نقده، حيث يكتب بأسلوب غريب عن الواقع، ويترك نفسه غير محم، بدرع الاستدلال التحليلي، حيث يطير بمظلة هبوط بعيدة كثيرا، عن أن تكون واقعية مقارنة بالماضي - وهذا صحيح جزئياً ولكن، الأمر أكبر من ذلك بكثير - إذ إن نقد ماضينا وواقعنا هو حاجة ماسة، لاكتشاف طرق خلاقة لإعادة فتح الطريق المسدود.

ومنطقيا، يعتبر ذلك، إدراكا حصينا، يستجيب للمطالب الصاخبة والمتزايدة، التي تنادي بإيجاد البدائل. وإذا كان ذلك هو في الوقت نفسه، تكرارا لاهتمامات سابقة، ومساهمة مهمة في البحث الجمعي، عن لغة تحمل إلينا المستقبل المحتمل، بوصفه مشروعات فضائية رحبة، فمن هذا المنطلق، قد يكون مسار هذه الدراسة - ولو مؤقتاً - على الطريق الصحيح حتى إشعاراً آخر.

فمسألة كيف يمكن للتغير التاريخي الأساسي أن يحدث؟ هي المعضلة الكبرى بالنسبة للنظرية السياسية الثورية، ولعله، أمر مفهوم أن تتخذ تلك المسألة، صورة للنزعة التفاؤلية الحكيمة للعقل. فالتغير الجغرافي والتاريخي - وبعيداً عن إشكالية البيضة أم الدجاجة - بإمكانه تحويل وعي المجتمع، ولكنه يلزمه حدوث تغير سياسي، في الأشخاص والجماعات، حتى يمكن صنع الجغرافيات الفضائية الجديدة. فالتغيرات الثورية الحالية كانت بدايتها، عبارة عن انتفاضات تلقائية، تعبر عن إرادة حركة واسعة المدى، من المقاومة غير العنيفة. على الرغم، من أن كيفية حدوثها على وجه الدقة، ظلت غير معروفة. ولكن، ثمة شيئاً واحدا واضحا، هو إنه رغم الهمسات التي تدور حول العكس، فلم تكن الثورات الأخيرة في الوطن العربي من تدبير منظمين ثوريين. فالتشدد في التعامل مع الثورة، يمكن أيضاً، أن يمثل انحناءة متواضعة لحقائق الحياة، والأمر يتطلب بكل تأكيد شحذ كل مهاراتنا وخيالاتنا، لكي نصوغ لغة، نستطيع من خلالها، أن نضع التغير الثوري داخل الإطار الفكري، ونظل مع ذلك موضع تصديق.

أليست الثورة هي مادة التواريخ الماضية، أكثر مما هي مادة جغرافيات المستقبل؟ فهل هناك فعلاً بديل؟ ولعل الحرج العام الحالي الذي يجد الخطاب الثوري نفسه فيه، مصدره ليس شيئاً من قبيل الاستحالة الفطرية لتحقيقه، بقدر ما هو في مدى نجاح الأيديولوجيات الجديدة للحرية، التي تم كشفها وتحديها؟

فالفضاءات الخاصة بهذا النوع من الثورات ليست جزءاً فارغاً - ولن تكون كذلك - إذ أن الأمور يمكن بالفعل أن تكون مختلفة جذرياً عما هي عليه حالياً. وهذا يمثل فضاءً للأمل حقيقيا للغاية. فليس أمامنا أي خيار، سوى أن نقيم داخل تلك الفضاءات، ونحن نبحث بكل قوة عن الوسائل، التي تتيح لنا أن نعيد ملء وتخيل اختراع، مستقبلاتنا العربية الخاصة. فمن عادات الثورات أن تطيح بالعقبات التي تقف في طريقها، وليس معنى ذلك بأي حال، أن الثورة أياً كانت، تقدم الخلاص الوحيد الممكن. بل على العكس من ذلك، فمن دون أن نضفي أي طابع رومانسي على الثورة، فإن تصور أن التغير الثوري، من شأنه أن يكون خيراً على نحو تلقائي، هو مسألة لا يمكن ضمانها، وأن الأمر يتطلب جهداً ضخماً لإطلاق العنان، للخيال الفضائي الفكري السياسي في هذا الاتجاه.

وإذا كان هذا هو الوقت الملائم لتبني أفكار إيجابية حول إمكانات التغير، فإن إطلاق الخيال حول التغير الثوري وحول كيفية تشجيعه، إنما هو بالتأكيد جزء من هذه العملية. فإنتاج الفضاء هو في حد ذاته، الشيء الرئيس الذي علينا أن نفعله بشكل مختلف في عالم ما بعد الثورات. وأياً كانت اللغة الفلسفية الغالبة، فإن تلك التنظيرات ذات الطابع الفضائي المستلهمة، هي لحظة فضائية، بقدر ما هي لحظة تاريخية- وإذا كان الاهتمام ما زال أكبر، في مجال السياسة، منه بالنسبة لمفهوم الفضاء - لكن كي نفهم عالمنا العربي الذي نعيش فيه الآن، علينا أن نتعامل مباشرة مع الدعائم النظرية المتنوعة، وتوجيه الميول الفلسفية والنوازع السياسية نحو اكتشاف الفضاء، في إطار عملية التنظير السياسي، للقفز إلى المستقبل المحتمل، في ظل حالة من الفوضى الثورية الشاملة.

ومحاولة استعادة مفهوم المواطن العربي الإنساني بوصفه المفهوم المركزي في مسألة البدائل السياسية، هي محاولة مختلفة تماماً لحل المعضلة الخاصة بالتغيرات الثورية. ويمكن القول، أن هذا المفهوم يتميز بشيء متعلق بتفاؤل العقل، ونقد مضمر للدعاوى المثالية، الخاصة بالمحلية، وأصبح أمراً لا بد منه، في النظريات الاجتماعية والثقافية والسياسية لمواكبة ومواجهة جنوح الثورات العربية، التي يلاحظ في سوريا - على سبيل المثال - تجاوزها الخطوط الحمر من خلال نشر ثقافة الكراهية والعصبيات الطائفية، مدعومة من نظم عربية أكثر تسلط من غيرها.

فالطبيعة الفضائية لمبدأ مفهوم المواطن العربي الإنساني، هي لحظة إنسانية، وليست لحظة نهائية أو لحظة وحي أو حقيقة مطلقة. بل هي بالأحرى، لحظة قرار وجودي، ونوع من التمتع بالوضوح الجذري، الممتزج بالفعل السياسي. ومفهوم المواطن العربي الإنساني، يزودنا بمدخل إلى البحث العلمي، فيما يجعلنا مواطنين، وإلى العلم بصورة أهم، من حيث هو يشكل الإطار للمستقبلات المحتملة. والمفهوم هذا، يخدم من ناحية أخرى، هدفاً هو موضع تساؤل بدرجة أكبر، فمع وجود مفاهيم سياسية كثيرة للغاية في كل مكان، تبرز الحاجة إلى إيجاد شيء ثابت في مكان ما - هذا إذا أردنا أن يكون لنا منظور ما - ومثل هذا المفهوم، يزودنا أيضاً، بمكان نقف فيه، وسط حالة عدم اليقين التي لا تختص بالحاضر، بل تشمل المستقبل، وربما بدرجة أكبر. فالإنسان العربي المواطن، ضرورة ليس فقط، لأنه يصنع نوعه عملياً ونظرياً، وإنما أيضاً لأنه، ينظر إلى نفسه، بوصفه كليا وبالتالي كائن حر. وليس ثمة شك في أن تحرير عاداتنا ومسلماتنا اليومية، من عنف ورتابة بعض التقاليد، وألوان أخرى من القهر، يحتاج إلى أجيال كي يتحقق. فقد أصبحت فكرة التغير الجذري، أكثر تجريداً مثلما أصبحت الحاجة إليها أكثر إلحاحاً. لكن بإمكان الأشياء أن تتغير فجأة، وهو ما يحدث فعلاً في عالمنا العربي. والثورات تعنينا هنا كثيرا، فالحركة المضادة للتسلط، ليس عليها فقط أن تتجاوز الدعايات الإعلامية، التي تعمل على طمس هويتها وانحرافها عن مضمونها السليم- وهو ما يحدث في سوريا حالياً- لتصبح حركة إصلاحية مقبولة، تتبنى حلول واقعية مريحة. بل عليها بالدرجة الأولى، أن تربط طموحها بإستراتيجية متخيلة من صنعها هي، لتبنى سياسات عامة واستراتيجيات تنظيمية، لإزالة كل تعديات السلطات. وذلك وفقاً لمبدأ الاختيار الديمقراطي، لا بمنطق الفرض واستدعاء الخارج، الذي لا يخدم سوى قوى داخلية أكثر ظلاماً من ظلام السلطات، وقوى خارجية، صاحبة معايير مزدوجة، لا تضع مكاناً لحقوق الإنسان وأوطاننا في أولوياتها، في ظل الحلف الخرافي مع إسرائيل المحتلة، للأرض والحقوق الفلسطينية والسورية واللبنانية.

وهذه التحديات المراد تجاوزها، بحاجة للتعبير عنها من خلال مفردات رصينة، تتعلق بمفهوم المواطن العربي الإنساني، في المجال الجغرافي والفضائي. فالتحرر وخلق المساواة على مبدأ المواطنة، هي نقطة الانطلاق التاريخية والجغرافية، التي لا مفر منها، ويجب وإن تكون هدف هذه الثورات بالمفهوم السياسي الشامل. فالثورات تفتح فضاءات الأمل والأبواب أمام الخيارات والبدائل السياسية، وتضيف الطابع الفضائي على الخيال السياسي، لإعادة افتتاح السياسة، باعتبارها نضالاً حول الفضاء، يفتتح بدوره إمكانات ثورية للتغير، قد لا تكون في نطاق توقعاتنا بالكامل، لكننا سنتقبلها بصورة تجعل تفاؤل العقل، يتحقق من تلقاء نفسه. ولا شيء من ذلك، يمكن أن يحدث من خلال قطيعة ثورية ما.

إذ ثمة ضرورة لإيجاد منظور لثورة طويلة المدى. وكل ما بوسع المرء أن يطمح إليه هو: أن يكون أداة تعويض، أو أن يكون طابوراً خامساً داخل النظام، متحفظاً بإحدى قدميه، مغروسة بثبات، في معسكر ما بديل؟

★ باحث أردني في العلاقات الدولية مقيم في بيروت

العراق المفتون بالمؤامرة

علي عبد الأمير عجام★

لا جديد في تاريخ العراق السياسي، وتحديدا في عهده الجمهوري، أن يكون خطاب السلطة مفتونا بالمؤامرة، ففي صوت عبد الكريم قاسم دائما ثمة مؤامرات تبدأ من عبد السلام عارف ولا تنتهي بالاستعمار والرجعية مرورا بالبعث والشيوعي أيضا، وعند عبد السلام عارف، بطل المؤامرة في حديث قاسم، ثمة مؤامرات البعث والشيوعيين والاستعمار والصهيونية، أما البعثيون الذين كانوا محور المؤامرات في عهدي قاسم وعارف، فان لا احد بزهم في تحويل المؤامرة إلى خطاب سياسي وثقافي تام: مؤامرة الجواسيس وعملاء الغرب والصهيونية، مؤامرة الشعوبيين المدعومين من شاه إيران، مؤامرات الشيوعيين قبل التحالف معهم، مؤامرات الامبريالية والرجعية بعد التحالف مع المعسكر الاشتراكي، مؤامرة "الجيب العميل" في إشارة إلى الثورة الكردية، مؤامرة الأحزاب الرجعية في إشارة إلى أحداث شباط ١٩٧٧ (خان النص) بين النجف وكربلاء، مؤامرة الشيوعيين بعد انتهاء حفل التقارب الخادع معهم، مؤامرة حزب الدعوة "العميل" كما هي قرينته بحسب خطاب البعث وصدام، ولاحقا مؤامرة إيران الخمينية، والحرب التي كانت مفقسا لا يهدأ للمؤامرات، ثم مؤامرة "آل الصباح" وحرب الكويت ومؤامرة "العدوان الثلاثيني"، وما لحقتها من مؤامرة طويلة هذه المرة استمرت لأكثر من عقد اسمها "مؤامرة الحصار الظالم".

نحو خمسين عاما والعراق مفتون بالمؤامرة، كأن العالم لا شغل له ولا قضية إلا التآمر على العراق، حد أن عددا غير قليل من مواطنيه ولفرط عزلتهم والضغوط الثقافية والفكرية التي مورست عليهم، صدقوا أن بلادهم ضحية مؤامرة متواصلة. وما أن سقط نظام المؤامرة وجوهر فكرتها في العام ٢٠٠٣ حتى انفتح هذه المرة "العصر الشعبي" للمؤامرة وعقابها في العراق، بعد أن كان إلى حين، "عصرا رسميا"، ومتصلا بالسلطات الحاكمة حصرا.

"البعث" في السلطة، بمقابل مؤامرات الأعداء الذين يمكن اختصارهم في "الدعوة". اليوم "الدعوة" في السلطة بمقابل مؤامرات الأعداء الذين يمكن اختصارهم في "البعث" ولأغراض التحسينات يمكن توسيع الاصطلاح ليكون "أنصار النظام السابق". "البعث" في السلطة، بمقابل مؤامرات إيران. "الدعوة" في السلطة بمقابل مؤامرات العرب وتحديدا السعودية.

"البعث" في السلطة، بمقابل "مؤامرات الكرد". "الدعوة" في السلطة بمقابل "المطالب غير المشروعة للكرد". "البعث في السلطة" بمقابل مؤامرات آل الصباح في الكويت. "الدعوة" في السلطة بمقابل "التجاوزات الكويتية".

كأن الحياة لم تتحرك في هذا المكان المصاب بلعنة أبدية اسمها "المؤامرة"، كأن السلطات تتناسل، لا أمراض الحكم وقذاراته وحسب، بل خطاب إدارة الصراع مع الآخرين (الأعداء دائما)، وفي هذا لا يبدو غريبا أن العراق لا يعرف التقدم نحو الحياة، لاسيما أن المؤامرة في العهد الدكتاتوري توصل إلى الموت، وفي "الديمقراطي" أيضا. العراق المعاصر ليس مفتونا بالحياة، بل هو اقرب إلى قرن الموت ومركزه المرعب في المنطقة، ذلك أن لا مكان في الأرض ولا حكم ولا خطاب سياسي عرفوا المؤامرة ومن ثم ضربها "بيد من حديد" مثلما عاش معها العراق وفيها ومن اجلها. العراق السياسي منذ زعيم الانقلابات إلى اليوم، هو الابن البار للمؤامرة وأمها وأبوها أيضا.

★ شاعر وصحفي مقيم في الولايات المتّحدة

جسر

■ د. سعد بن طفلة العجمي
saad@alaan.cc

العراق بعد الانسحاب.. نظرة من الخارج!

عسى أن تكون نظرة الخارج العربي للعراق بعد انسحاب القوات الأمريكية خاطئة، لكن هناك انطباعا عاما بأن الأمور سوف تتدهور في الداخل العراقي بعد انسحاب الأمريكيين. أقول بأن هذا انطباع مبن على حقائق، مع تمنياتي الصادقة أن يكون وهما لا أساس له.

ويبنى هذا الانطباع على المعطيات الآتية:

ليست هناك دولة وحكومة قوية في العراق يمكنها أن تكون محور ارتكاز يلتف حوله العراقيون وتمثل طوائفه كافة ، بل يشعر القلقون على العراق أن الحكومة العراقية الحالية لم تستطع أن تحقق وحدة حكومية، وفيها أكثر من حكومة داخل مجلس الوزراء نفسه، ويدللون في الكويت مثلا على تصريحات وزير النفط هادي العامري التي تناقضت تناقضا صارخا مع تصريحات وزير الخارجية هوشيار زيباري حول ميناء مبارك الكويتي، فبينما يرى العامري أن بالميناء ضررا للعراق، لا يرى زيباري ضررا من بناء الميناء الكويتي داخل المياه الإقليمية الكويتية.

كما يبقى فراغ أهم حقائب وزارية في الحكومة العراقية بلا وزراء (الداخلية والدفاع والأمن القومي) كدليل آخر يسوقه المتشائمون على عدم قدرة الحكومة العراقية على التماسك بعد انسحاب القوات الأمريكية، وهو ما عبرت عنه الاعتقالات العشوائية الموتورة للحكومة لكل من كان بعثياً في النظام السابق. الاعتقالات التي جرت الأيام الماضية بحجة اجتثاث البعث أو بحجة مؤامرة تحاك للانقلاب على الديمقراطية العراقية شبيهة تماما بما كان يفعله البعثيون بخصومهم حين كانوا بالسلطة، فقد صفوا الخصوم في الماضي بحجة العمالة للامبريالية والاستعمار ... الخ المعزوفة المملة التي راح بحجتها آلاف الشباب العراقي.

كما تعلق الحكومة العراقية أسباب فشلها في تقديم الخدمات وتحسين الحالة الأمنية على البعثيين والتكفيريين، وهي نفس حجج الدكتاتوريات في كل مكان: أعداء الثورة، وأعداء الدين، وأعداء الوطن...الخ.

والواقع أن لدينا مقاربة في الكويت وإن اختلفت نوعا ما: فحكوماتنا الكويتية المتعاقبة منذ التسعينات وحتى اليوم لا تزال تعلق على الغزو العراقي للكويت أسباب فشلها في تنفيذ برامجها التنموية.

إن الحالة العراقية اليوم تعيش توترا يسبق انسحاب القوات الأمريكية، وهو مطلب غير "ذكي" برأيي- أي مطلب الانسحاب، فالانسحاب يعفي الولايات المتحدة الأمريكية من المسؤولية القانونية التي ترتبت على الغزو والاحتلال، ويعطيها "صكا" بالبراءة مما آلت إليه الأحوال العراقية، وكان الأجدر بالساسة العراقيين أن يبقوا الأمريكان ليحملوهم المسؤولية ولا يعفوهم منها. وهذا درس تعلمه الليبيون، فعلى الرغم من سقوط دكتاتوريتهم بلا رجعة، إلا أنهم وعلى لسان رئيس مجلسهم الانتقالي مصطفى عبدالجليل يطالبون قوات الناتو بالبقاء حفاظا على أمن بلادهم، وإعطاء دور في ضبط الأمور التي ساهموا مساهمة فعالة في قلبها على عقب.

أخيرا، فالعامل الإيراني في الشؤون الداخلية العراقية سيكون مفصليا في قدرة الفرقاء العراقيين على التوافق، وهو ما لا يبدو في الأفق، فهناك فريق عراقي حكومي تابع بالمطلق للتعليمات الإيرانية، وهناك من يشدد على أهمية استقلال القرار العراقي. ومن هنا، ستكون العلاقة مع إيران أزمة بحد ذاتها.

الانسحاب الأمريكي من العراق، سيعطي العراقيين فرصة ليثبتوا أنهم قادرون على العيش معا والتعايش وفق دولة مدنية يحكمها قانون يطبق بالتساوي بين أبناء الشعب العراقي كافة.

هل هذا ما سيتم؟ أتمنى! لكنني أشك!!

★ أكاديمي وكاتب كويتي

كاريكاتير

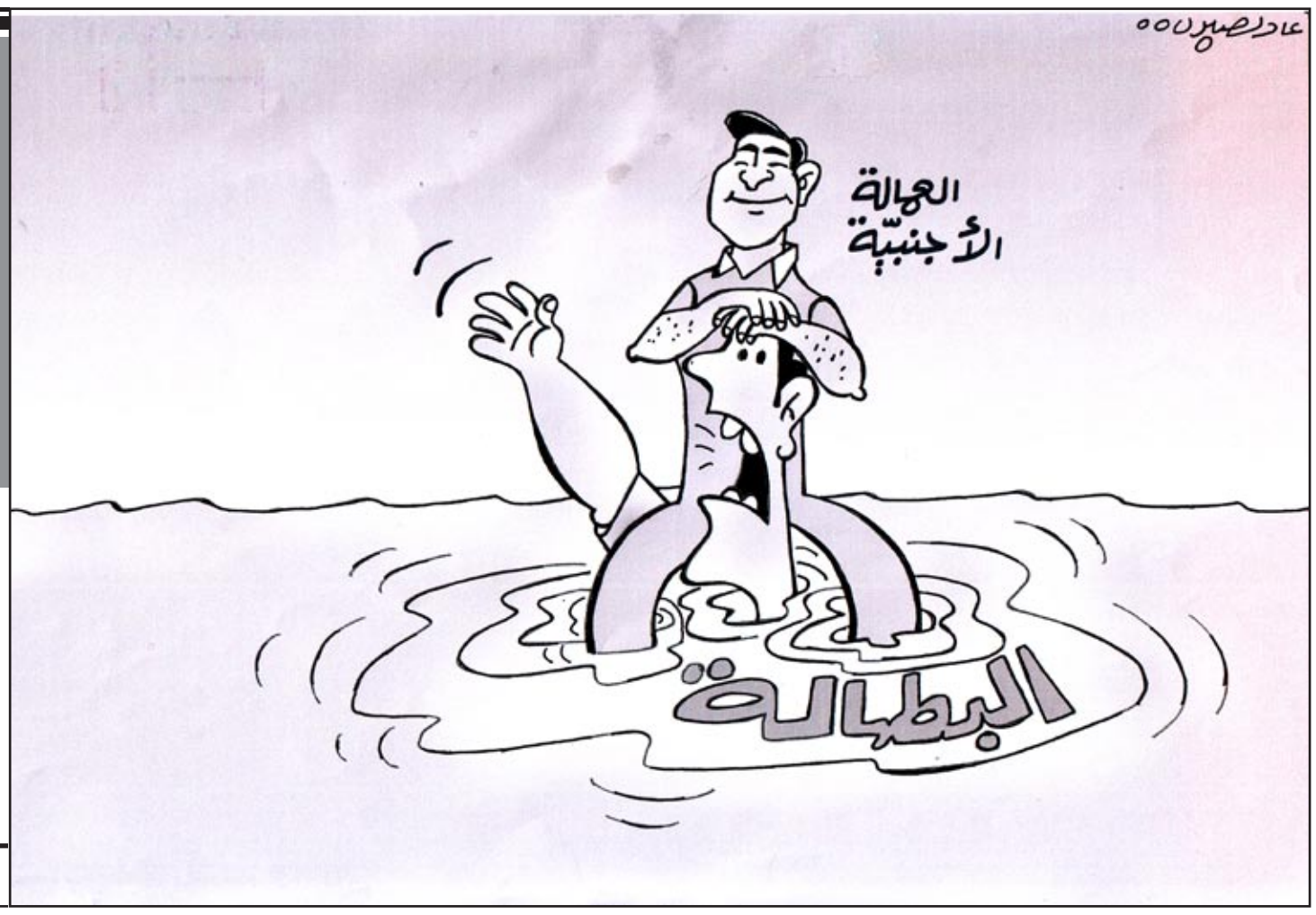

■ عادل صبري

تونس على أعتاب التحوّل الديمقراطي

محمد صادق جراد

لقد ألهم النموذج التونسي العرب والعالم إمكانية انتصار إرادة الشعوب، وأرسل رسالة للجميع مفادها بأن الظلم لا يمكن أن يستمر إلى الأبد وأن الشعوب ستحصل على حريتها في النهاية .

واليوم يقدم هذا النموذج للمنطقة والعالم تجربة الانتخابات الناجحة في خطوة تاريخية مكنت المواطن التونسي من التعبير عن إرادته عبر صناديق الاقتراع الشفافة في انتخابات اختيار أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، حيث جرت هذه الممارسة بشكل حضاري وسلمي منظم اظهر الوعي والمستوى العالي في النضج لتعكس الشعور الكبير بالمسؤولية لدى شعب حصل على حريته ومارس حقه في الانتخاب الحر في أول انتخابات ديمقراطية نزيهة تحت مراقبة إقليمية ودولية افتقدتها تونس منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ .

وهكذا تضع تونس نفسها على أعتاب التحول الديمقراطي عبر ممارسة أولى آليات الديمقراطية وهي الانتخابات الديمقراطية لتنطلق التجربة الديمقراطية التونسية باتجاه بناء المجتمع المدني المؤمن بالمفاهيم الديمقراطية وقيم الحرية وحقوق الإنسان والسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة والتي انطلق المتظاهرون الأحرار من أبناء تونس وفي مقدمتهم محمد بو العزيزي للمطالبة بتحقيقها منذ ١٤ كانون الثاني/ فبراير من هذا العام .

الآن يمكننا أن نشرع نوافذ السؤال التالي . هل ستنجح التجربة التونسية في بناء الدولة الجديدة على أنقاض الأنظمة الدكتاتورية وما تركته من موروثات سياسية واجتماعية واقتصادية ؟

الجواب على هذا السؤال تحدده أشياء كثيرة أهمها الآليات التي سيتم من خلالها بناء الدولة الجديدة ونقصد هنا آليات الإصلاح الذي تحددها وتتحكم بها القوانين والأنظمة التي يتم اعتمادها في إعادة بناء الدولة والمؤسسات الحكومية وفي مقدمة هذه الإصلاحات (الدستور) الذي يجب أن يكتب بصورة تتلاءم مع التغييرات الديمقراطية الجديدة التي طرأت على الساحة حيث لابد من اعتماد مواد وقوانين تطلق سراح الحريات المكبلة وتجرد الحكام من القوانين التي كتبوها لتحمي تواجدهم في السلطة وتمكنهم من الاستمرار في المنصب إلى ما لا نهاية وتحمي مصالحهم كقانون الطوارئ والمواد الدستورية الخاصة بترشيح رئيس الجمهورية وطبيعة النظم الانتخابية المعتمدة في البلاد .

هذا من جانب، ومن جانب آخر على القوى السياسية المتواجدة في مرحلة التحول أن تحرص على إنجاح التجربة بعيدا عن الصراعات على السلطة والبحث عن المكاسب الشخصية وان تسعى لطرح المفاهيم الديمقراطية وتعمل على إخراج المجتمع من عقد كثيرة منها عقدة الخضوع للحاكم وللحزب الواحد والانتقال به إلى التعددية الحزبية واتساع مساحة المشاركة السياسية. ويتحتم على هذه القوى ترسيخ مفاهيم وقيم المواطنة والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان وحرية الرأي وتقبل الرأي الآخر والتعايش السلمي وتداول السلطة وأشياء كثيرة غابت عن المنظومة القيمية لفترة ليست بالقصيرة لذلك يتحمل المثقف والسياسي العربي إعادة تأهيل المجتمع ليستوعب هذه المفاهيم لنتمكن من التمهيد في المرحلة الانتقالية لبناء دولة ديمقراطية لها أساس متين ودعائم قوية بعيدا عن أخطاء الماضي وإلياته القديمة .

من هنا ندرك بان بداية الإصلاحات السياسية يجب ان تكون عبر إصلاح المنظومة القانونية والدستورية وهذا ما حصل في مصر حيث تم تعديل بعض المواد الدستورية التي لا تتلاءم مع التغيير الديمقراطي الجديد وطرحت لاستفتاء شعبي منحها الشرعية إلا إننا هنا نريد أن نؤكد حقيقة مهمة وهي أن الدستور كتب لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعوب وهو ليس كتاباً منزّلاً من السماء لذا يمكن للحكومات والشعوب المطالبة بتعديله أو تغييره بما يتناسب مع تحقيق حياة حرة وكريمة للمواطن الذي يعيش في تلك الدول .

خلاصة القول، إن التجارب الديمقراطية الجديدة خاصة التجربة التونسية يجب أن تسخر كل طاقاتها من اجل تهيئة الأرضية المناسبة لولادة الديمقراطية من خلال ترسيخ المفاهيم الجديدة لدى المواطن وهذه مهمة السياسي والمثقف إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والإعلام الوطني الحر الذي لابد له من دور مهم في غرس هذه المفاهيم عبر وسائله المختلفة الحديثة منها والقديمة من اجل أن نؤسس جميعا لأنظمة ديمقراطية ونضمن عدم عودة الدكتاتورية إلى بلداننا مرة أخرى .